

«أين الدولة القائد من مسؤوليتها
الجماعية؟؟»

تحت هذا العنوان كتب حامد ربيع:

« نعم سوف أظل عربياً .

سوف أظل أردد هذه الصرخة لا من منطلق العاطفة واللغة الغوغائية ، ولكن من منطلق العلم بمنطقه الجامد ، حيث تصير قراءة التاريخ هي أساس منهاجيتنا . وتحليل الواقع ومعايشته هو محور تأصيلنا . وهدفنا النهائي هو البناء الحقيقي المكتمل لنظرية كلية شاملة للقومية العربية تنطلق من هذه الأرض لتربط الماضي بالحاضر بالمستقبل ، لا فقط لتحقيق ذاتية كل عربى فى أرض أجداده ، بل ولتسمح للأجيال القادمة أن تسير فى طريق قد أناره التدبير ؛ حيث وظيفة هذه الأمة قد خطت العناية الإلهية ملامحها ومسالك تطويرها .

نعم يا بنى ، نريد أن نعرف موقفنا المتميز فى تاريخ الإنسانية ، لا يكفيننا أن نتحدث عن الذات ولكن هذا الحديث عن الذات هو المنطلق الذى سوف يسمح لنا بفهم أهمية هذه الذات ، فى التراث الإنسانى القديم والمعاصر ، وما يفرضه علينا ذلك فى المستقبل . يجب أن نفهم ذاتنا ، لا فقط التاريخية والحضارية ، بل وكذلك موضع تلك الذات من التطورات التى تعاصرنا وتحيط بنا ، كفانا تشبهاً بالآخرين ، وكفانا نقلاً عن الآخرين ، وكفانا عبودية إزاء فكر الآخرين . علّمنا آباؤنا أن ننتفع بكل خبرة ولكن بشرط أن يظل وجودنا عملاً يجذب إليه الآخرين ليلقى بظلاله عليهم وليقدم لهم دروساً قدسية السمو فى أخلاقيات التعامل ومعنى عظمة التعامل مع أخلاقيات الوجود الإنسانى :

أ - التطور السياسى الذى يعيشه الوطن العربى خلال النصف الثانى من القرن

(*) مجلة " L Avant Grade Arabe " الطليعة العربية ، فرنسا العدد 103 ، فى 29 نيسان - مايو - 1985

العشرين يحتضن ثلاث ظواهر كل منها يمثل فى ذاته حقيقة مستقلة ، تخضع لمنطق متميز ،
العناق بين هذه الظواهر الثلاث المستقلة والتميزية كان ولا بد وأن يؤدى إلى تشابك
واضطراب فى المفاهيم وهو ما آن لنا أن نوضحه فى صورة قاطعة .

أولاً : الظاهرة الأولى وهى ظاهرة القومية العربية وهى تعنى اتجاه جميع العناصر التى
تصف نفسها بأنها تعبر عن الانتماء العربى لأن تتكامل وتنصهر فى إرادة واحدة يرتبط
بظاهرة القومية العربية وينبع منها :

1- **ظاهرة التحرر القومى** ، وهى ظاهرة تتسع لتشمل وضع حد لتواجد أى عنصر
دخيل استطاع أن يقتطع جزءاً أياً كان من الأرض العربية . تحرير « فلسطين » . تحرير
عربستان . تحرير الاسكندرونة . تحرير الجولان . تحرير طابا ، تنتهى جميعاً إلى هذا الفصل
من أبواب الثورة العربية .

2- **إعادة بناء الدولة والإصلاح السياسى** لهذه الدولة المعبرة عن الوجود القومى بمعنى
الإحياء العربى الذى سوف ينتهى بخلق الدولة العصرية ذات الفاعلية ، والتى سوف تسمح
للمواطن العربى بأن يحقق ذاته من جانب وأن تحترم كرامته الفردية من جانب آخر بمثل
العنصر الثانى فى التحرك القومى للعروبة السياسية .

3- وهذا يعنى أن القومية العربية تقوم على فكرة الترابط التاريخى بين التراث القومى
والواقع المعاصر ، بما ينطوى تحت ذلك من تأكيد مفهوم الاستمرارية للوظيفة الحضارية .
ثانياً : **الظاهرة الثانية** والتى قد تبدو لأول وهلة مختلطة بتلك الأولى - أى بالتطور
القومى رغم استقلالها شبه الكامل - وهى التطور الوجدوى ليس بمعنى صهر المجتمع
العربى فى إرادة سياسية واحدة ، ولكن بمعنى تجميع مختلف القوى الإقليمية التى تنتمى
إلى القارة العربية فى إطار واحد من الوحدة السياسية والتكامل الاقتصادى ، مما لا شك فيه
أن القومية العربية مقدمة للوحدة السياسية ولكن علينا أن نتذكر أيضاً أنه من منطلق التنظير
المجرد فإن الوحدة السياسية يمكن أن تتم بمعزل عن القضية القومية . وهنا يصير محور
التساؤل ليس هو فقط اللغة الواحدة أو الحضارة الواحدة ولكنه لا بد وأن يتلون هذا السؤال
بمنطق التكامل الاقتصادى والتميز الوظيفى فى نطاق الأسرة الدولية .

والتطور الوجدوى بهذا المعنى يطرح مشاكل أخرى :

1- **أسلوب التوحيد السياسى** : هل هو القوة والعنف أم الرضا والانفاق ، أم من خلال

عملية الاندماج التدريجى ، أو جميع هذه الأساليب دفعة واحدة ؟

2- كذلك فإن الوحدة السياسية تملك نماذجها التى لا تتفق مع نموذج الدولة القومية ،

الوحدة السياسية تثير فى أغلب الأحيان مفهوم الدولة الفدرالية والدولة الفدرالية تعنى فى

حقيقتها إضعاف للقوى ، لأنه يتدرج فى إطار أكثر اتساعاً تقوية للضعيف لأنه من خلال الوحدة السياسية وإطارها الفيدرالى سوف يجد من يسانده فى مواجهة القوى ، فـدولة «كألمانيا» قادرة على أن تبتلع أى دولة أوروبية من حولها لو تعاملت معها على حدة ، ودولة كبلجيكا لو وجهت بدولة فرنسا دون إطار نظامى يضع قواعد للتعامل فإنها لا يمكن إلا أن تصيبها الرهبة والخوف ، ولكن فى إطار نظامى ، كذلك الذى تسعى إلى إقامته أوروبا من خلال السوق المشتركة نجد أن « بلجيكا» تستمد قوتها من صوت المجموع ، و«ألمانيا» لن تستطيع إلا أن تنحني إزاء أى قرار يصدر عن الأغلبية ، بهذا المعنى فإن النموذج الفيدرالى يسمح بخلق نوع من التوازن ، حيث يضعف القوى ويقوى الضعيف⁽¹⁾ .

3 - كذلك فإن مفهوم الدولة العربية الواحدة المتحدة تسمح بنخطة مشكلة الأقليات غير العربية والمنتشرة على حدود الإقليم العربى والتي تثير الكثير من المشاكل التى يصعب تخطيطها بسهولة من المنطلق القومى المجرد ، وذلك مثل : منطقة الأكراد ، ومنطقة جنوب السودان ، ومنطقة البربر ، جميعها تنتمى إلى هذا الوطن العربى بحكم المصالح والتكامل الاقتصادى ، ورغم أن مفهوم الأمن القومى يفرض على تلك الأجزاء بدورها الانتماء العربى إلا أننا نعلم أيضاً بأن هذا المفهوم ينطلق من مبدأ الضرورة تبيح المحظور ، على العكس من ذلك . فإن الوحدة الاقتصادية لهذه القارة تجعل من هذا الانتماء وقد انطلق ليس من مبدأ مصالح الوطن العربى ذاته ، ولكن من المصالح الذاتية لنفس تلك الأجزاء فالوحدة العربية هى فى جوهرها مشروع تنموى .

ثالثاً : الظاهرة الثالثة والمستقلة عن كلتا الظاهرتين : القومية من جانب والوحدوية من جانب آخر ترتبط بإعادة تشكيل علاقة التوازن بين عناصر ومقومات الأسرة الدولية ، هذه الظاهرة الثالثة مترتبة على تحقق الظاهرتين الأولى والثانية . اتساع الأرض العربية من جانب وموقفها الاستراتيجى من جانب آخر ، بما يعنيه ذلك من قدرتها على التحكم فى المداخل البحرية للبحر الأبيض المتوسط ، ثم الإمكانات الاقتصادية التى سوف تتضخم فى حالة الوحدة من جانب ثالث ، لا بد وأن يؤدى إلى تطور معين فى علاقة القوى الدولية المتحكمة فى إطار التوازنات الدولية .

التميز بين هذه الظواهر الثلاث لا يمنع من وجود علاقات ثابتة تربط بينها يبدو ذلك واضحاً فى قنوات الاتصال التى تفرض التفاعل المستمر ، بحيث أن النجاح فى التطور السياسى المرتبط بأى من هذه الظواهر لا بد وأن يسجل نجاحاً آخر فى التطور المرتبط

(1) المعلوم أن الوحدة الأوروبية بدأت فى 1958 وبعد أربعين عاماً وصلت إلى درجة إصدار عملة نقدية مشتركة فى أبريل 1998 . وحقت بالفعل ذلك التوازن الذى وصفه الدكتور حامد ربيع .

بالظاهرتين الأخيرتين ، والعكس صحيح ، إحدى هذه القنوات التي لم يولها الفقه القومى العربى حتى اليوم أهميتها الحقيقية والتي شوهت فى مفاهيم التعامل فى المنطقة وحول المنطقة هو مفهوم « الدولة القائد » .

ب - الدولة القائد أى الدولة التى يجب أن تقود الحركة السياسية ، سواء بمعنى تكتيل الإرادة القومية أو بمعنى فرض الحركة الوحدوية أو بمعنى التصدى للتعامل مع القوى الدولية تمثل مشكلة أكثر عمقاً مما قد يبدو لأول وهلة ، وأكثر خطورة مما تتصور ، إنها أحد العناصر الأساسية لنجاح التطور السياسى فى أى بعد من أبعاده ، إنها أداة خلق الترابط بين مختلف أبعاد التطور ، وهى لا تعنى فقط حقوقاً لتلك الدولة بل وتفرض عليها التزامات ، إنها تعنى كذلك حنكة سياسية معينة محورها الحذر الكلى والشامل لأنها فى تحركها وفى كل ما يصدر عنها بشكل أو بآخر إنما تتحدث باسم هذه المنطقة رضىت بذلك أم أبت .

ما معنى الدولة القائد ؟

هذا المفهوم أول من طرحه « فيشت » فليسوف الوحدة الألمانية فى أوائل القرن الماضى ، وكانت المناسبة تدور حول الصراع العنيف ، بصدد تحقيق الدولة الألمانية الكبرى التى تمثل أكثر النماذج قرباً من الواقع العربى ، من هى الدولة التى كان يجب أن تقود الحركة الوحدوية فى ألمانيا الدليلة فى مواجهة فرنسا الغازية ؟ بروسيا أم النمسا ؟

الفقه الألمانى تنازعتة الاتجاهات ، « فالنمسا » أكثر تحضراً وأكثر اتساعاً وأكثر ثباتاً وقوة ، بينما توجهها بروسيا التى تكاد تكون منعزلة متفوقة حول نفسها لا تمثل تلك الأبهة التى يمثلها بلاط فيينا . « فيشت » فى كتابه الأشهر بعنوان « الحديث إلى الأمة الألمانية » وقف يدافع عن حق « بروسيا » والتزامها فى قيادة الحركة الوحدوية الألمانية ، وذكر فيشت أن حق بروسيا المشار إليه مصدره أن تلك الجماعة هى وحدها التى تمثل النقاء الجرمانى ، وهى أكثر قدرة على تمثيل الحضارة التيوتونية الأصل ، وهى ذات التقاليد العسكرية الحقيقية وهى التى تصدت لغزو « نابليون بونابرت » فى موجاته المتلاحقة ، ومن ثم فإن حقها فى القيادة لا تستطيع أن تنازعها بخصوصه أى جماعة أخرى ، الدولة القائد بهذا المعنى تصير وظيفتها واضحة : تكتيل للقوى الإقليمية والقومية ، تحمل الالتزام بالسعى نحو تكون الدولة الموحدة ذات الإرادة الواحدة .

هذا المفهوم لم تعرفه العكس من ذلك الخبرة القومية الإيطالية ، ولكن التحرك الوحدوى فى أوروبا الغربية وبصفة خاصة فى أعقاب الحرب العالمية الثانية طرحه بوضوح ، وانتهى بأن سلم لفرنسا بحقها فى قيادة تلك الحركة الوحدوية ، وقد ظهرت معالم ذلك واضحة خلال فترة وجود ديغول فى الحكم ، الذى لم يتردد فى خلق ما سُمى فى حينه

محور (بون - باريس) ، وقد سار على نفس الدرب كل من « بومبيدو ، وديستان » ، ولكن الشخصية القيادية التي تبلورت فى ممارسة « ديغول » لم يقدّر لها أن تعيد النموذج مع «ميتران» مما كانت له آثاره فى تأخير التطور الوحوى الذى تعيشه أوروبا الغربية منذ عدة أعوام .

ولو انتقلنا إلى الوطن العربى ، وطرحنا هذا الموضوع بصراحة ودون حساسيات ، لكان علينا أن نلاحظ منذ البداية كيف أن جميع التغيرات فرضت على « مصر » هذه الوظيفة القيادية ، ورغم أنه فى لحظة معينة وجد التنافس بين « القاهرة » وبعض عواصم المشرق العربى ، ورغم أن دولاً أخرى اعتقدت أنها قادرة على أن تؤدى وظيفة « مصر » فى هذه القيادة ، إلا أنه قد آن الأوان لأن نفهم ما تعنيه كلمة « الدولة القائد » بخصوص التطورات المقبلة ، إنها التزامات وحقوق ، إنها مسؤولية وقيود ، قبل أن تكون امتيازات وتطلعات ، إنها قواعد يجب أن تقن بصراحة ووضوح .

ولكن قبل أن نتصدى لذلك ، أى لتقنين العلاقة بين « مصر » والدول العربية فى ضوء هذا المفهوم ، أى وظيفة الدولة القائد ، علينا أن نتذكر الأسباب الحقيقية التى تفرض على مصر تلك المسؤولية :

أولاً : «مصر» هى الهبة الدولية . « مصر » تثير فى كل قائد ومسؤول تاريخياً يمتد إلى قرابة ستة آلاف عام ، ومن ثم تفرض هبة معينة تتفاعل جميعها فى تشكيل العنصر النفسى فى القيادات الدولية والخارجية ، الأمر الذى لا بد وأن يقود إلى نوع من الاستسلام إزاء ما تحتله مصر من قدرة جماعية ، قد يبدو هذا القول متضمناً نوعاً من المبالغة ، وقد يتصور البعض أنه تعبير عن تعصب معين ، ولكن هذا غير صحيح . « جمال عبد الناصر » استطاع أن يرهب العالم لا بقدراته فقط ولكن بهيبة مصر ، وليس أدل على ذلك من رهبة القيادات الدولية - أيضاً - عقب حرب الأيام الستة ، ورغم الهزيمة الساحقة ، كذلك علينا ألا ننسى أن أغلب التطورات فى المنطقة لم تنبع إلا من القيادات المصرية ، السادات كعبد الناصر اتفقا فى حقيقة واحدة : كلاهما فرض أحداث المنطقة بغض النظر عن إيجابياتها وسلبياتها ، وكما كانت موجة المد مردها قدرة « عبد الناصر » فإن موجة الانحسار فرضتها سياسة الرئيس « السادات » .

ثانياً : مصر هى المفتاح الحقيقى للمنطقة الممتدة من « إيران » حتى « موريتانيا » ، والتى أضحت المحور الحقيقى للتوازنات بين القوتين الأعظم ، إن المتحكم فى هذه المنطقة يستطيع أن يضمن 50٪ من النصر النهائى لو قدر له أن يصطدم بالطرف الآخر ، لم تفهم ذلك واشنطن عام 1956 ، ولم تفهمه «موسكو» عام 1973 ولكن كلاهما أضحى اليوم ومنذ

بداية الثمانينات ، على علم بهذه الحقيقة ، أن مصر هى الطريق الوحيد للتحكم فى هذه المنطقة .

ثالثاً : موضع استراتيجى معنى : « مصر » هى نقطة الالتقاء بين القارات الثلاث القديمة ، ومن ثم فهى المفتاح الحقيقى للبحر الأبيض المتوسط ، وهى الأداة المتحكم فى البحر الأحمر ، وهى الطريق الطبيعى والقادر على أن يصل لا فقط إلى قلب أفريقيا بل وحتى إلى جنوبها . فوصول الاتحاد السوفيتى إلى قلب القارة الأفريقية فى لحظة معينة إنما كان بفضل التعاون مع النفوذ والفاعلية المصرية .

رابعاً : المجتمع المصرى مجتمع يعيش مرحلة فيضان بشرى وحضارى فى آن واحد ، لقد اقترب من خمسين مليوناً وسوف يصل إلى الثمانين فى خلال أقل من عشرين عاماً ، أكثر من 50٪ من أبنائه سنهم أقل من العشرين ، تعود البراعة المهنية والقدرة التكنولوجية خالق للحضارات ، ومصدر للإبداع منذ العصر الفرعونى . . ورغم أنه اليوم يبحث بإلحاح عن قيادات جديدة أكثر وعياً وأكثر قدرة على التعبير عن قدراته الكامنة ، فإنه هو وحده القادر على أن يخلق فى المنطقة الكثير من المتفجرات التى لا يمكن توقعها ، خبراء «البتاجون» يعلمون جيداً بأن أى انفجار فى « القاهرة أو الإسكندرية » لا يمكن لأى قوة عسكرية أن توقفه ، وفى الغد القريب يجب أن ينسحب هذا الحكم على « طنطا ، وأسيوط ، وأسوان » .

إن « مصر » هى مفتاح منطقة الشرق الأوسط ، وهى المدخل الحقيقى للتحكم فى الوطن العربى ، فهم ذلك أكثر من قائد دولى حبيب . بل وأعلن عنه بصراحة ووضوح ولكن حتى اليوم لم تفهم ذلك معظم القيادات العربية ، والقيادات المصرية الحالية غير واعية بهذه الحقيقة ، فعقب حرب عام 1956 دعا الرئيس الأميركى « أيزنهاور » أحد خبرائه لدراسة الوظيفة الدولية لمصر فصدر تقريره بهذه الكلمات : « القوى العظمى فرض عليها أن تجذبها ضفاف النيل ، أولئك الذين عرفوا كيف يتربعون فى هذه المنطقة ارتفعوا إلى القمة العالمية ، وأولئك الذين فشلوا كان قدرهم فى النهاية هو الفناء » ، « خاتمة نابليون » سجلت على ضفاف وادى النيل قبل أن تكتمل فى « ووترلو » . و« هتلر » فقد معركته الحقيقة فى العلمين وليس فى « ستالينجراد » .

فهل نستطيع أن نتصدى لهذا الموضوع بشىء من الصراحة والاعتدال ؟ وقد وضعنا فى اعتبارنا فقط المصالح القومية الدائمة التى لا تعرف حاكماً ولا تنقيد بنسبية زمنية معينة ؟

إن التعرض لهذا الموضوع يفرض التصدى لأربعة استفهامات :

أولاً : ما هي التزامات « مصر » فى تعاملها مع الدول العربية ؟

ثانياً : وما هي واجبات القيادة المصرية فى تحريكها الدولى ؟ حتى وهى تتحرك باسم مصر دون أى تفويض رسمى من القيادات العربية .

ثالثاً : وما هي التزامات الشعوب والقيادات العربية فى كل ما له صلة بمساندة شعب مصر ؟ لا فقط فى لحظة النجاح ، بل وكذلك فى حالة الفشل .

رابعاً : ويقدم لكل ذلك : ما وظيفة « مصر » الدولية والإقليمية ؟

ترى هل آن لنا أن نبدأ لغة العلم بمنطقه الصارم الذى لا يلين ؟

